



## أثر الجغرافيا والديموغرافيا في الصراع والحل في ليبيا

أ. اسماعيل رشاد

الجغرافيا التي شكلت حدود ليبيا الحديثة في ثلاثينيات القرن العشرين، وبالتالي دشنت المقاومة وقرارات الاحتلال بداية تأسيس ليبيا الدولة المعروفة على الأقل من جهة القانون ووفق التعريفات النظرية لعلم السياسة الحديث.

لكن التاريخ الاجتماعي باعتباره الأساس الأهم الذي تنتج عنه الحالة السياسية المستقرة في أي بلد لما يحوي من أنماط الإدارة والاقتصاد، لم تكتمل مساراته البنيوية في ليبيا ليأذن بولادة دولة قطرية حديثة تخضع لشروط وتعريفات الدولة الحديثة. وذلك لأسباب تتعلق بعدم توصل مؤسسي الدولة الليبية إلى اتفاقات تأسست عبر مفاوضات ومساومات ثم انتهت إلى تعاقد اجتماعي سياسي ينتج عنه هوية وطنية قطرية، وتوضع وفقه برامج تنشئة اجتماعية شاملة لتشكيل الشخصية الوطنية القطرية؛ لأن ضخامة مساحة ليبيا المعاصرة، وعدم اندماج كامل مكوناته الديموغرافية التي تقطن هذه المساحة المترامية الأطراف وتدخل العوامل الخارجية لم تسمح بالتطور الاجتماعي والاقتصادي الذي تنشأ عنه الهوية السياسية المتوافق عليها. ومن الممكن أن يفسر عدم توصل جيل المؤسسين لمنطق وأنماط التعايش بتركيزهم على أولوية الاستقلال من الاحتلال وإنقاذ ليبيا من الدخول في نفق انتداب بريطاني فرنسي طويل.

أشرت في مقال سابق إلى دور الدين والجماعة الاجتماعية في الصراع على السلطة في ليبيا، وفي هذا المقال أفترض أن أي باحث في التاريخ الليبي الاجتماعي والسياسي يخلص إلى أن الصراع على السلطة في ليبيا له من وجه آخر موضوعي يتعلق بالجغرافيا التي تشكلت عليها دولة ليبيا الحديثة بحدودها المعروفة اليوم، وتعيش فيها مجموعات ديموغرافية لم ينشأ بينها لأسباب موضوعية كذلك تفاهات على منطوق ونمط العيش المشترك، بل اختلفت منذ الأيام الأولى من الاستقلال.

لم يكن القطر الليبي المعاصر من جهة الاجتماع والسياسة والإدارة والاقتصاد نتاج تطور كامل للعوامل المحلية في ليبيا وإن وجدت ملامحها الأولى وبماهية لا تتطابق مع التعريف الحديث للدولة؛ حيث لم ينجح الحكم العثماني في حقبته؛ الأولى التي بدأت في القرن 16 وبينهما كانت فترة حكم الأسرة القرمانلية في بناء هوية وطنية ليبية قطرية تتأسس عليها الدولة الحديثة لاحقاً.

ربما معالم القطر الليبي الذي نشأ بعد الاستقلال في 1951 بدأت تتشكل إبان الاحتلال الإيطالي انطلاقاً من سببين أولهما النضال ضد المحتل الواحد، فشارك في المقاومة سكان الأقاليم الثلاثة طرابلس وبرقة وفزان وإن كانت مشاركة منفصلة في أغلب مراحلها، ثم ثانياً القرارات التي أصدرها الاحتلال بشأن التعامل مع ليبيا موحدة وفق

ولم ينجح العثمانيون في حقبتيهما وكذلك القرمانيون في الوصول إلى الحد الذي مكّهم من بناء مؤسسات حكم وإدارة مركزية أو محلية تتبع مؤسسات مركزية تمثل دولة بالمفهوم السياسي والاجتماعي الحديث. حتى حركة الهجرة من الغرب إلى الشرق كانت تحكمها عوامل سياسية طارئة تتعلق بالحروب في حقبة القرمانيين أو عوامل اقتصادية تركّزت في حركة جزء من ديمغرافية إقليم طرابلس نحو درنة وبنغازي بالأساس وأقل منها لأسباب دينية تتعلق بالتوجه إلى الديار المقدسة في رحلة الحج.

وكان لهذا الواقع الاجتماعي والاقتصادي تأثيره الواضح في مناطق انتشار ونفوذ وبعد ذلك حكم السنوسيين؛ حيث تمركزوا في برقة وبعض مناطق فزان وبشكل أقل جدا في إقليم طرابلس الذي كانت له منظومة سياسية مثلها العثمانيون والقرمانيون وسلطة دينية مستقرة بالمقارنة بما هو كائن في برقة وفزان.

ابتدأ الليبيون النضال ضد الاحتلال الإيطالي منذ 1911 حتى الإعلان عن الجمهورية الطرابلسية تقريبا بشكل منفصل حيث كان يقود المقاومة في الغرب زعامات سياسية واجتماعية ودينية لا ترتبط بالزعامات السنوسية التي تقود المقاومة في برقة من جهة الإدارة والولاء. والاثنتان غير مرتبطتين عضويا واجتماعيا وسياسيا بالمقاومة في فزان إلا في بعض المرات. وربما بدأ التواصل المنتظم والمستمر بعد مؤتمر غريان الذي عقد إثر فشل المفاوضات بين زعماء الجمهورية الطرابلسية والإيطاليين في طرابلس.

لقد شكل سكان مدينة طرابلس بشكل خاص اتجاهات اجتماعية ونشاطات اقتصادية لأنفسهم غير مرتبطة بمناطق ومدن وبوادي برقة خاصة في درنة واجدابيا وبعدهما بنغازي؛ حيث ارتبطت طرابلس إما بالقرصنة والتجارة البحرية، أو التجارة البرية مع فزان مع علاقات اجتماعية ونشاط اقتصادي متصل مع الجارة تونس وتخضع سياسيا لمتطين من الإدارة الخارجي التركي أو المحلي المتمثل في مجالس أعيان البلد.

في المقابل نشطت حركة التجارة والعلاقات الاجتماعية في برقة مع مناطق مصر الحدودية التي شكلت سوقا دائما للفائض من إنتاج الحبوب والمواشي التي تبيعها قبائل برقة في الشمال والجنوب الشرقي في مطروح وسيدي براني وغيرها من المناطق المصرية. وكذلك كانت حركة القبائل من برقة تتجه من وإلى مصر وهو أمر مستمر حتى الزمن الراهن.

وارتبطت فزان اجتماعيا واقتصاديا مع مناطق تشاد والنيجر وشمال السودان وبعضها في الجنوب الغربي كانت ترتبط مع مناطق الجزائر المحاذية لها.

ونتيجة اتساع نطاق الفراغ السكاني بين الأقاليم الثلاثة، وانعدام البنية التحتية لوسائل النقل والاتصالات لم يكن من السهل قيام نشاط اقتصادي زراعي أو صناعي أو تجاري، وعلاقات اجتماعية بين المجموعات السكانية في الأقاليم الثلاثة إلا في بعض الحالات التي كان لطرق التجارة دور أساسي في توطن جماعات سكانية من برقة في فزان خاصة.

وكان الخلاف حادا بين الأقاليم الثلاثة سواء فيما يتعلق بدستورية ما صدر عن الجمعية الوطنية غير المنتخبة أو بالنظام الاتحادي أو بالعاصمة في أي إقليم تكون.

لكن الأمم المتحدة وممثلها في ليبيا والدول العربية والإسلامية التي تدعم منح ليبيا استقلالها الكامل التي لها عضوية لجنة أممية خاصة بمستقبل ليبيا، وربما استعجال القادة الليبيين أنفسهم بإنهاء الاحتلال والانتداب معا، لم تمنح الليبيين الفرصة والوقت الكافيين لإدارة حوارات معمقة وواسعة تنتج عنها اتفاقات تفصيلية تنهي التجاذبات والخلاف المتعلق بالقضايا الأساسية التي تقوم عليها الدولة مثل نظام الحكم والنظام الإداري والعلاقة بين الأقاليم الثلاثة ومفهوم الحياة السياسية وعلاقة ليبيا بمحيطها العربي والإسلامي والدولي ومواقف الدولة الوليدة من القضايا العربية الكبرى.

على العكس من ذلك فإن كل هذه العوامل دفعت نحو إعلان استقلال ليبيا في نهاية 1951 وربما كان لتدشين حقبة الحرب الباردة دور كبير في التعجيل باستقلال ليبيا مع احتفاظها بعلاقات متينة بالمعسكر الغربي.

نالت ليبيا استقلالها المؤسس في غالبه على التحولات السياسية الدولية، ونتج عن قرارات القوى الكبرى في منظمة الأمم المتحدة. غير أنه بعد الاستقلال استمرت العلاقة بين الملك إدريس وزعماء ولاية طرابلس غير مستقرة. ونتج عن الخلاف بينهم تجميد العمل بالأحزاب والتضييق على النشاط السياسي واستمرار الخلاف -الذي كان في أساسه خلاف بين البرقاويين والطرابلسيين-

بدأ التواصل بين الزعماء الطرابلسيين والسنوسيين من منطلق وحدة العدو المحتل الذي اعتبر ليبيا كيانا سياسيا واحدا. ونشأ التقارب بين الطرابلسيين والبرقاويين في مقاومة الإيطاليين في المستوى السياسي أكثر من المستوى العسكري: حيث لم تتسن لهم وحدة المعركة الميدانية إلا في مرات قليلة، بل إن الأتراك استطاعوا إقناع بعض قيادات إقليم طرابلس بالتحالف معهم ضد الإنجليز الذين كانوا يقاتلون الألمان وحلفاءهم الأتراك وكان البرقاويون بزعامة الأمير إدريس قد اختاروا التحالف مع الإنجليز ضد ألمانيا وبالتالي تركيا؛ بناء على ما يشبه الاتفاق مع الأمير إدريس بمنح برقة استقلالها بعد أن استلم قيادة المقاومة في برقة من أحمد الشريف الذي ارتبط مع الأتراك وخاض الحرب ضد الإنجليز ونتج عنها هزيمة قواته صحبة القوات التركية.

وكانت لجهود زعماء المقاومة في طرابلس دور محوري في توحيد العمل الليبي الوطني السياسي مع برقة خاصة في الفترة بين الحربين العالميتين. وبعد الحرب العالمية الثانية أعيد فتح ملف القضية الليبية دوليا بفضل جهود كبيرة بذلها زعماء ليبيا من الأقاليم الثلاثة أو الأوطان الثلاثة - كما كانت تسمى في أدبيات النصف الأول من القرن العشرين بما فيها المراسلات بين زعماء الأقاليم الثلاثة.

وعندما اقتربت ليبيا من نيل استقلالها في نهاية الأربعينيات خلافا للتوجه البريطاني الفرنسي الإيطالي المدعوم من الولايات المتحدة بدأت خلافات بين الليبيين تطفو على السطح ترتبط بالقواعد التي تؤسس عليها دولة ليبيا الحديثة.

كل الليبيين بخلفيات الجغرافيا والديموغرافيا؛ حيث لا يقصى أحد، ويتم الوصول إلى تفاهات بخصوص كل القضايا الأساسية، وجملة من التفاصيل المرتبطة بها قبل الشروع في تدشين عملية سياسية غير متفاهم على إطاراتها ومعالمها وهياكل السلطة والإدارة فيها. وأساس عدم التوقع هو حدة الصراع التي ظهرت بين الجغرافيا والديموغرافيا إبان أشهر الانتفاضة ضد القذافي وما لاحقها بعد ذلك وكذلك تولي نخب محسوبة على حقبة الصراعات السابقة من خلفيات الجغرافيا والديموغرافيا مقاليد الأمور في هياكل سلطة وإدارة فبراير.

كذلك لم تقم النخبة المثقفة والأكاديمية في ليبيا المنقسمة أساسا ببحث أسباب الانتفاضة ضد القذافي، وهل كانت في عمقها الاجتماعي والاقتصادي ضد القذافي في شخصه أم ضد أنماط الحكم المركزي والإدارة والاقتصاد؟ وربما بعبارة أوضح كانت صراعا بين مركزية طرابلس وطرفية برقة وفزان؟ لم تقم النخبة بالنظر إلى ذلك من خلال النظر الموضوعي الملتمزم بمنهج البحث الاجتماعية والتاريخية، وطرح أسئلة أساسية تتعلق بأسباب تدشين الانتفاضة في برقة، ولماذا كانت عديد حركات التمرد تنطلق من برقة؟ ولماذا يتم النظر لمطالب الأقاليم والمناطق البعيدة جغرافيا وديموغرافيا عن السلطة المركزية التي ورثتها فبراير عن سبتمبر على أنها مناهضة للوطنية وتعارض الوحدة الترابية؟ فالوطنية تفسر عند نخب سياسية وثقافية في إقليم طرابلس بالقبول بمركزية السلطة والإدارة والاقتصاد كما تركها القذافي. أخيرا هل هناك ما

وتنتج عن هذا الخلاف التعديل الدستوري في 1963 الذي ألغى النظام الاتحادي وأصبحت طرابلس العاصمة الوحيدة لليبيا بالتزامن مع بدء الاستفادة لليبيا من تصدير النفط.

لم يكن هذا التحول نحو مركزية الحكم والإدارة محل رضا وترحاب من البرقاويين حتى بين الذين دعموا تنامي الروح القومية العربية في ليبيا التي اعتبرت الملكية حليفة للاستعمار الغربي الذي مكن من وجهة نظرهم من احتلال فلسطين وقاد العدوان الثلاثي على مصر. وبمرور الزمن ضعفت وتفككت الأسباب الاجتماعية والسياسية لاستمرار الملكية حتى في برقة نفسها الحاضنة الأساسية للسنوسية، فأذن ذلك بولادة مرحلة سياسية اجتماعية جديدة.

وجاء تحرك الجيش من برقة مستغلا كل هذه الظروف وربما بدعم خارجي إقليمي لينهي حقبة الملكية غير أنه لم ينجح في تفكيك أساس الخلاف والصراع بين الجغرافيا والديموغرافيا في ليبيا، بل عزز مركزية الحكم والإدارة، وسعى لتفكيك العلاقات الاجتماعية بين الولايات التاريخية بما يخدم استمراره في الحكم. وفي عهده اتسعت دوائر التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للأطراف. وحتى مع بروز نجل القذافي سيف الإسلام الذي رفع شعارات الإصلاح لم تكن المعالجات والنقاشات جادة في حل الإشكالات البنوية التي تسببت بها الجغرافيا والديموغرافيا في هياكل الحكم والإدارة في ليبيا.

ولم يكن متوقعا أن تعالج الانتفاضة الشعبية ضد القذافي في فبراير 2011 تلك الإشكالات، أو تضعها على طاولة مفاوضات وحوار حقيقي يشارك فيها

ربما تأمل ودراسة الخلافات والنقاشات التي دارت وتدور في لجنة الستين المخولة بتقديم مسودة الدستور الدائم والمؤتمرات الصحفية التي عقدتها المجموعات الاجتماعية والسياسية في اللجنة يلحظ حجم الخلافات، بل والصراع تأثرا بالخلفيات الجغرافية والديموغرافيا أو الجغرافيا السياسية في ليبيا.

حتى وقتنا هذا لم يستطع الليبيون في حركتهم وسيرواتهم التاريخية أن يضعوا عقدهم الاجتماعي السياسي، وكانوا يفشلون في وضع أسس التعايش بينهم إثر كل نجاح في تحقيق استقلالهم أو إزاحة الظلم الواقع عليها.

يشبه الصراع الطبقي بين الجغرافيا والديموغرافيا في ليبيا؟

في ظني أن ما نواجهه من صراعات ونزاعات بعد فبراير على الرغم من محاولة إعطائها مبررات دينية ووطنية دوغمائية هي ذات الأسباب التي أدت إلى تفويض الملكية والانتفاضة ضد القذافي، وأوجدت بعد فبراير أسباب كافية لاندلاع حروب أهلية تتسع ولا تنحسر. لن تعالجها المصالحات أو المفاوضات المؤسسة على استمرار فرض الدولة المركزية وتركز اقتصادها ونفوذها في جهة محددة جغرافيا وإدارة نفس المجموعات السكانية دون غيرها. لن تزيد الحلول المستعجلة الطين إلا بلة، وستتسبب في مزيد الحروب وتوسع الخرق بين مكونات ديموغرافيا ليبيا غير المترابطة أساسا بتفاهات وبرامج تنشئة اجتماعية وسياسية.

## من إصدارات المنظمة

1. أولويات حكومة الوفاق الوطني.
2. مسودة الاتفاق السياسي، قراءة في المضمون .
3. تقرير ديوان المحاسبة 2014 وترشيد الإنفاق الحكومي.
4. إطار للتحويلات الشاملة.
5. الآثار الاجتماعية للإنقسام السياسي في ليبيا.
6. المشهد السياسي و الأمني في ليبيا... رؤية تحليلية استشرافية.
7. الآثار الاقتصادية للإنقسام السياسي في ليبيا.
8. هل إحلال السلام ممكن في ليبيا؟
9. سياسات الدعم السلي في ليبيا.
10. ليبيا: حصاد عام 2015.
11. تقييم الأداء الحكومي خلال عام 2015.
12. الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور الليبي، المسار والمخرجات والتعقيبات.
13. واقع الاتفاق السياسي بين المأمول و الممكن.
14. تطبيقات الحوكمة في الإدارة الليبية.
15. تفكيك مستويات الصراع محليا، ومسارات خيار بناء الدولة في ليبيا.
16. ثورة 17 فبراير بعد خمس سنوات .. إنجازات و إخفاقات.
17. قطاع الصحة في ليبيا .. الواقع والتحديات.
18. أزمة الدينار الليبي - الأسباب والآثار والحلول.
19. التعليم العام في ليبيا - المختنقات والتحديات وسبل المعالجة.
20. الحرب على تنظيم الدولة في ليبيا من بوابة الوفاق.
21. العدالة الانتقالية طريق إلى المصالحة الوطنية.
22. التحول الديمقراطي في ليبيا: تحديات ومآلات وفرص.
23. الفساد المالي في الاقتصاد الليبي... قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض للحلول.
24. السياسات الجمركية الليبية - وفق تقرير ديوان المحاسبة 2015.
25. السياسات الاقتصادية والعامه ومتطلبات النجاح.
26. هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا؟
27. التقارير و المؤشرات مفهومها وأهميتها في صناعة القرارات.
28. القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي ومتطلبات الارتقاء.
29. أسباب أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي.
30. دور الجماعات الاجتماعية والدين في الصراع على السلطة في ليبيا.
31. الأداء الحكومي الليبي ومدى انحرافه عن تطبيق الحكم الرشيد.
32. العلاقة بين ديوان المحاسبة ومصرف ليبيا المركزي - ملاحظات وردود .
33. تقييم نظام التوظيف والمرتبات في الدولة الليبية.
34. التنمية الإدارة.....لإدارة التنمية المستدامة.

## نبذة عن المنظمة الليبية للسياسات و الإستراتيجيات

المنظمة الليبية للسياسات والإستراتيجيات هي مؤسسة مستقلة، غير ربحية وغير حكومية تأسست في ديسمبر 2014 في طرابلس ليبيا، و تم افتتاح مكتب تمثيلي لها في إسطنبول في يناير 2015 . تقوم المنظمة بإجراء الأبحاث و الدراسات التي تخص قضايا السياسات والإستراتيجيات الحالية والناشئة من أجل الوصول إلى سياسات فعالة و ناجحة و كذلك من أجل تقديم الدعم لصانعي القرار. و تركز المنظمة جهدها من أجل تحسين أداء المؤسسات الليبية وتعزيز الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الليبي. تهدف المنظمة كذلك إلى نشر مفاهيم الجودة والحوكمة والتخطيط الإستراتيجي و ثقافة التميز من أجل تطوير أداء المؤسسات الليبية. و تهدف المنظمة أيضاً إلى تعزيز ونشر المعرفة حول السياسات العامة والإستراتيجيات للحكومة من خلال نشر الإحصاءات والدراسات والتقارير الدورية. تقوم المنظمة كذلك بتنظيم مؤتمرات و ورش عمل و منتديات من أجل النقاش و تبادل الأراء و الأفكار و نشر المعرفة.

### مكتب طرابلس

النوفليين – طرابلس - ليبيا

هاتف: : 00218 21 340 01 43

### مكتب إسطنبول

Yenibosna Merkez MAH.29

Istanbul Vizyon Park

Ofis Plaz.A3 BLK K:3/D28

Bahçelievler - İstanbul – Türkiye

هاتف : 0090 212 603 25 92

فاكس : 0090 212 603 27 48